الامني مع الولايات المتحدة، بسبب رفض الأردن والسعودية، الموافقة على مشاريع السلام الأميركية، وبسبب رفض السعودية إعطاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية. وهذا ما أفصح عنه أحد المسؤولين الأميركيين الذين رافقوا براون في زيارته، حين قال: «لقد تحدثنا مع السعوديين عن... بناء قاعدة في المنطقة، ولكنهم رفضوا بسرعة»[١٢]. ومن الجدير بالذكر أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أعلن في الثاني من آذار (مارس) ١٩٧٩: «انني قد فسّرت لوزير الدفاع الأميركي ومعاونيه ان ليس لنا شأن بالاستراتيجيات الدولية... نحن نعتقد ان الخطر الصهيوني (وليس الخطر السوفياتي) هو التهديد الموجه الى المنطقة واستقرارها»[١٣].

وفي الثامن عشر من نفس الشهر، صرح وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس قائلا: «إننا نعتبر وحدة تراب وأمن السعودية امرا أساسيا بالنسبة للولايات المتحدة». بينما أعلن وزير الدفاع براون، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في ١١/٤/١٩٨٠، أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي[١٤].

أما مصر فقد عبرت، منذ ذلك الحين، عن استعدادها لأخذ مكانة ايران السابقة، كقوة محلية أخرى، بالاضافة لاسرائيل؛ كما طلبت الحصول على كمية جديدة من الأسلحة. هذا في نفس الوقت الذي طلبت فيه اسرائيل، أيضا الحصول على كمية أكبر من العتاد العسكري[١٥].

وقد أدت هذه الطلبات إلى بروز صراع داخل الكونغرس، بين مؤيدين ومعارضين. فالمعارضون رأوا ان سياسة بيع الأسلحة بشكل مكثف، كما كان عليه الحال في عهد الشاه، قد فشلت في الدفاع عن المصلحة الأميركية، وانقلبت ضدها. واعتبر هؤلاء ان الخطر الاساسي على المنطقة هو الخطر السوفياتي، الذي يجب مواجهته بقوة عسكرية أميركية مباشرة. أما الفئة المؤيدة لسياسة بيع الأسلحة فرأت ان من الأفضل أن تدعم الولايات المتحدة الأنظمة الصديقة في منطقة الخليج، خاصة بعد سقوط الشاه. وان اعطاء الأسلحة المطلوبة، يعتبر نوعا من الدعم المعنوي لهذه الأنظمة المتخوفة من تخلي الولايات المتحدة عن أصدقائها[١٦]. وقررت الادارة الأميركية، في ذلك الحين، الاستمرار في سياسة بيع الأسلحة، ولكن بدون تكرار مأساتها الايرانية، أي بدون اعتبار هذه السياسة كبديل للقوة العسكرية الأميركية المباشرة. وهكذا أظهرت تلك الادارة موقفها الايجابي من طلب اليمن الشمالية بتزويدها بأسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك من طلب السودان بتزويده بأسلحة قيمتها ١٤٠ مليون دولار[١٧].

ب - **محاولة ثانية:** لم تكتف الولايات المتحدة بزيارة براون الى المنطقة، التي فشلت في بلورة «الاطار الامني» المطلوب، فارسلت زبيغنيو بريجنسكي نفسه الى المنطقة، في أول شهر آذار (مارس) ١٩٧٩، على رأس وفد يضم وارن كريستوفر نائب وزير الخارجية، والجنرال دافيد جونس رئيس أركان الحرب الموحدة، بالاضافة إلى ابن الرئيس، شيب كارتر. وكان هدف الزيارة هو الضغط، مرة أخرى، على السعودية والأردن، للموافقة على